التكتلات الاقتصادية

1- تعريف التكتلات الاقتصادية :

ان التكتلات الاقتصادية شأنها شأن العولمة لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، وذلك نتيجة لاختلاف المذاهب الاقتصادية واختلاف رؤية كل منها لأهدافها والوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف، غير أنه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بصفة عامة بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول. وبالتالي، يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار، ولذا، يمكن النظر لتكتلات الاقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية تتم في إطار العولمة الشاملة.

هناك من يعرف التكتل الاقتصادي على انه عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، اجتماعيا وحضريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول.

او هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان.

كما يعرف على انه تجمع لعديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة... الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

2- مراحل التكتل الاقتصادي:

تتخذ التكتلات الاقتصادية عدة صور تتدرج فيه من أبسط الأشكال الى اكثرها تطورا وهي:

-ترتيبات التجارة التفضيلية: وهي ترتيبات اقتصادية تتم بين مجموعة الدول الأعضاء تبدأ بتسهيل دخول السلع و الخدمات الواردة الى الدولة من الدول الأخرى الأعضاء في التكتل دون فرض عوائق مقارنة بالسلع الواردة من باقي دول العالم. وبالتالي هي تنظيم يتم بموجبه فرض تعريفات جمركية منخفضة على الواردات بين الدول الأعضاء بالمقارنة مع التعريفات الأخرى المفروضة على السلع الواردة من العالم الخارجي و يعد هذا أبسط أشكال التكتلات الاقتصادية.

-منطقة التجارة الحرة :تشمل مجموعة الدول التي تلغي كل القيود على التجارة فيما بينها فقط، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات، وحصص الاستيراد وإعانات التصدير وغير ذلك من الإجراءات الحكومية الشبيهة التي تهدف إلى التأثير على التجارة وتبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

- الاتحاد الجمركي: "يتعلق الأمر بتقنية إلغاء الحقوق والرسوم الجمركية على المبادلات الجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، علاوة على توحيد السياسة التجارية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي،"

- السوق المشتركة:" إن حرية انتقال السلع والخدمات يبدو أنها غير كافية لغرض الوصول إلى تحقيق مجال اقتصادي متماثل، حيث يتطلب ذلك تحقيق المبدأ المجسد للحريات الأربع: حرية انتقال السلع، الخدمات، الأموال، الأشخاص،

ففي هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص والعمالة ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة.

-الاتحاد الاقتصادي: يتضمن بالإضافة لما يسبق تنسيق السياسات الاقتصادية القومية حيث يتم توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية.

-الاتحاد النقدي: "يعرف "فريدز ماكلوب" اصطلاح الاتحاد النقدي على أنه عبارة عن اتحاد الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء.

3- دوافع إقامة التكتلات الاقتصادية :تتعدد الأسباب التي تدفع الدول الى إقامة تكتل اقتصادي فيما بينها نوضح ذلك فيما يلي :

أ- الدوافع الاقتصادية :

-توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج؛

-زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الامر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية؛

- تخفيف العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين دول التكتل.

ب-الدوافع السياسية :

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عندما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات

المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

ج-دوافع أمنية :

ان الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

المراجع :

- حمزة فطيمة ، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية ، دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد 22، عدد 02، 2022.

– زراري العياشي ، فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية : ازمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، مجلد 2، عدد 1 ، 2014.

– محمود يونس ، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل ، التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي ، 2015.